

انعكاسات بعض مظاهر العولمة على السيادة الوطنية

Reflections of some manifestation of globalization on national sovereignty

تاريخ الاستلام : 2022/11/08 ؛ تاريخ القبول : 2023/01/30

ملخص

تعتبر السيادة من أهم الأسس التي تقوم عليها الدولة، إلا أنها واجهت بعض الخطر مع بروز بعض المستجدات الحديثة على الساحة الدولية التي كان لها الأثر الواضح على فرض الدولة لسيادتها على أرضها. فكانت العولمة وأساليبها من أهم المظاهر التي برزت في الأونة الأخيرة وكان لها الأثر الأكبر والأكثر فعالية على السيادة، فكان التعاون الدولي من أهم المستجدات التي طرأت، حيث إنصب على سبل التعاون والمساعدة بين الدول وتقليص الحدود والعمل على إزالتها، بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي زاد نشاطها بفعل العولمة إلى أن أصبحت أهم أساليبها. وعليه فكيف وإلى أي مدى أثرت العولمة على السيادة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: السيادة الوطنية، العولمة، التعاون الدولي، الشركات متعددة الجنسيات.

* إسماعيل نزار إسماعيل تمراز
معلم يوسف

مخبر العقود وقانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر.

Abstract

Sovereignty is one of the most important foundations on which the state is based, but it faced some danger with the appearance of some recent developments on the international scene that had a clear impact on the state's imposition of its sovereignty on its land.

Globalization and its methods were among the most important manifestations that have emerged in recent times and had the greatest and most effective impact on sovereignty. International cooperation was one of the most important developments that occurred, as it focused on ways of cooperation and assistance between countries and reducing borders and working to remove them, in addition to multinational companies that increased its activity is due to globalization until it has become its most important method.

Accordingly, how and to what extent has globalization affected national sovereignty?

Keywords: national sovereignty- Globalization- International cooperation - multinational companies.

Résumé

Les répercussions de certains aspects de la mondialisation sur la souveraineté nationale

La souveraineté est l'un des fondements les plus importants de l'État, mais elle a connu un changement avec l'émergence de certaines nouveautés sur la scène internationale dont l'impact est clair sur l'imposition de l'État de sa souveraineté sur son territoire.

La mondialisation a été parmi les manifestations les plus émergentes et importantes en ayant un impact considérable sur la souveraineté. La coopération internationale est l'une des actualités colossales, elle s'est focalisée sur les moyens d'assistance entre les pays, en réduisant les frontières en vue de leur suppression, en plus des entreprises multinationales dont l'activité s'est accrue en raison de la mondialisation jusqu'à en devenir son procédé le plus important.

Dès lors, comment et dans quelle mesure la mondialisation a-t-elle affecté la souveraineté nationale ?

Mots clés : la souveraineté nationale, la mondialisation, la coopération internationale, les entreprises multinationales.

* Corresponding author, e-mail: ismail.timrez@doc.umc.edu.dz

I - مقدمة

لقد أثر التطور الحاصل على المستوى الدولي خلال النصف الثاني من القرن الماضي بشكل واضح على العلاقات الدولية بشكل عام، وعلى الدولة بحد ذاتها بشكل خاص، حيث أدى ذلك إلى تغيير في شكل التعاملات بين الدول ومدى حجم التبادل بينهم، وأدى أيضاً إلى تقييد إطلاقية السيادة الوطنية التي تفرضها الدولة على حدودها سواء الجغرافية أو السياسية أو الاقتصادية.

وكان من أهم التطورات التي تعاضمت بشكل كبير خلال تلك الفترة هي ظاهرة العولمة، والتي كانت من أكبر الظواهر تأثيراً على شكل العلاقات الدولية وعلى سيادة الدول، وذلك من خلال العديد من المعطيات التي أنتجت في مظاهر التعامل بين أشخاص القانون الدولي، فكانت تنصب على العمل على تدويل الأفكار والمنتجات والسلع ورؤس الأموال وجعلها غير محصورة في حدود معينة واضحة، بل جعلها تجوب جميع أنحاء المعمورة من دون أي معيقات مما يكون هناك بعض من التأثير على السيادة الوطنية للدول .

وتعددت الأساليب التي من خلالها كان للعولمة الأثر الكبير على سيادة الدول بشكل خاص، فكان من أوائل هذه الأساليب بروز ظاهرة التعاون الدولي فيما بين الدول، والتي إنصبت على فتح الأفق بين الدول من أجل التعاون في كافة مجالات الحياة سواء كانت السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية أو الاجتماعية، نظراً لما لهم من فوائد تعود على المجتمع الدولي بشكل عام وعلى الدولة ومصالحها بشكل خاص، ولذلك كان لا بد من العمل الدؤوب على جميع المستويات سواء بشكل جماعي أو ثنائي من أجل ترسيخ هذا التعاون، فذهبت الدول من أجل ذلك إلى تقديم بعض التنازلات من أجل الوصول إلى المصلحة الدولية المشتركة، والتي كان لها بعض الآثار على مدى تطبيق الدولة لسيادتها على كل ما يقع تحت سيطرتها، ومحاولة إنهاء أغلب مظاهر السيادة المطلقة للدول.

كما وكان من المظاهر الحديثة التي كان للعولمة الأثر الكبير في تدعيمها وبروزها بشكل فعال في العالم هي الشركات متعددة الجنسيات، والتي أضحت في وقت قصير جداً من أهم أساليب تطبيق العولمة، فشكلت أبرز قوة اقتصادية محركة للعولمة تربط من خلالها العديد من الدول في المجال الاقتصادي بشكل أساسي ومبدئي، تطور بعد ذلك للعديد من المجالات سواء السياسية أو الاجتماعية أو غيرها إلى أن وصل تأثيرها في بعض الأحيان على رؤساء الدول وحكوماتهم بشكل خاص، وكل ذلك لما تتمتع به هذه الشركات من توافر رؤوس أموال طائلة واستثمارات على مستوى دولي كبير ومن تطور كبير على المستوى التكنولوجي والعائدات الكبير التي تفوق في بعض الشركات عائدات مجموعة مشتركة من الدول، بالإضافة إلى ما تنتجه وتقدمه من سلع وخدمات في أغلب الدول التي يكون لها فيها فروع.

وعليه ولما تتمتع به الشركات المتعددة الجنسيات من امتيازات فاقت في بعض الأحيان ما تمتلكه دول قائمة ومستقلة، فإن ذلك أدى إلى جعلها تشكل تهديداً واضحاً على الدول أغلب الدول النامية بشكل واضح وصريح وعلى بعض الدول المتقدمة، حتى وصل الحال بها إلى تهديد سيادتها سواء كانت الاقتصادية أو السياسية، ومحاولة التدخل في أنظمتها والتحكم في ما تسنه هذه الدول من قوانين من أجل جعلها تصب في مصلحة الشركات متعددة الجنسيات بشكل كبير.

وبالتالي يمكن القول أن العولمة ومظاهرها وما أنتجت ورسخته من مفاهيم ومبادئ جديدة وتدويلها لأغلب التعاملات بين الدول وجعل العالم قرية صغيرة وتقريب دول العالم من بعضها بواسطة التكنولوجيا الحديثة ووسائل الإتصال كان لها التأثير الواضح والصريح على سيادة الدولة وسيطرتها على كل ما يقع داخل إقليمها من موارد

مادية وبشرية.

لكل ذلك وجب علينا طرح التساؤل التالي والذي يتمحور حول مستقبل السيادة الوطنية في ظل المظاهر الحديثة للعولمة؟؟

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بتقسيم بحثنا إلى مبحثين: سنتناول في المبحث الأول: التعاون الدولي وتأثيره على السيادة الوطنية، وفي المبحث الثاني سندرس الجنسيات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على السيادة الوطنية.

المبحث الأول: التعاون الدولي وتأثيره على السيادة الوطنية.

تعتبر ظاهرة التعاون الدولي من أقدم الظواهر التي عرفتتها الشعوب والأمم، باعتبارها متوافقة والفطرة الإنسانية حيث تحت الجنس البشري على مساعدة البشر من بني جنسه للوقوف إلى جانبه في المحن والأزمات ومع تطور المصالح والإهتمامات الإنسانية تطور مضمون التعاون من مستوى القبائل والجماعات إلى التجمعات السياسية بمفهوم جديد، هذا المفهوم الذي أصبح في الكثير من الأحيان يشكل قيدا على السيادة الوطنية فيجعلها تتراجع من أجل أن يتطور، ولما له من فوائد خصوصاً بالنسبة للدول المستضعفة والنامية، كما ويمكن أن يطلق عليه العديد من المسميات منها التضامن الدولي أو مبدأ الاعتماد المتبادل.¹

ومع إنتشار أفكار ومبادئ قانون التعاون والتضامن الدولي في العصر الحديث، أدى بالدول إلى التخلي عن سيادتها المطلقة، والانضمام إلى منظمات وهيئات دولية وتوقيع بعض المعاهدات والإتفاقيات مع الدول الأخرى، ومنحت لها بعض الصلاحيات التي من شأنها الإنتقاص من سيادة الدول الأعضاء في هذه الهيئات مقابل الحفاظ على الأمن والإستقرار في المجتمع الدولي، ويتطلب ذلك من الدول التخلي عن جزء من سيادتها لتبقى العلاقات قائمة على إدارة نشاط وظيفي لصالح المجتمع الدولي،² وعليه فإنه يجب على الدول الإلتزام بكل ما يمليه القانون الدولي العام، والإلتزام بكل ما ينتج عن الإنضمام إلى هذه المنظمات والهيئات وما ينتج عن توقع أي إتفاقية أو معاهدة واحترام حقوق الإنسان، زيادة إلى ما تفرضه العولمة الزاحفة والنظام الدولي الراهن بشكل عام.³

وفي هذا السياق كتب الأستاذ براين أوركارت تحت عنوان "تألم السيادة": "إن الكثير من التطورات في عصرنا أصبحت تتحدى مصداقية مبدأ سيادة الدول، ونحن نعيش اليوم مرحلة نمو الإعتماد المتبادل الشامل، ذلك أن الإهتمام بالأم الإنسانية وبحقوق الإنسان كان عادة يتوقف في الماضي عند الحدود".⁴

وبزيادة التعاون الدولي يمكن أن نجزم بأن المجال الخاص للدول يتقلص باستمرار كلما زاد إنخراط الدول مع بعضها بعقدها إتفاقيات ثنائية كانت أو جماعية أو بدخولها في منظمات دولية أو إقليمية، مما ينتج عنه تحجيم سيادة الدولة الوطنية وعدم فرضها على بعض المسائل التي كانت تتدرج ضمنه فيما مضى، وتحويلها إلى نطاق القانون الدولي والإلتزام الدول بعدم المساس بها بحجة السيادة، وهي في هذه الممارسة لا تنقص من سيادتها بقدر ما تعبر عن تلك السيادة.⁵

وعليه فقد أدى هذا الترابط بين الدول إلى بيان أهم أبرز أوجه التعاون والتضامن بين الدول والتي تمثلت في تعزيز فكرة المصلحة الدولية المشتركة وعلوها على حساب المصالح الوطنية الفردية، الأمر الذي إقتضى وضع بعض القيود على مبدأ السيادة الوطنية سواء في تحريم اللجوء إلى الحرب أو الإعتراف بالحقوق والحريات الأساسية للأفراد أو الإعتراف بدور المنظمات الدولية في العلاقات الدولية وغيرها، إضافة إلى القبول الصريح والمتزايد لمبدأ علو الإتفاقيات الموقعة مع الدول الأخرى على نصوص الدساتير الوطنية، وبالتالي يمكن القول أن الإعتماد المتبادل أو التعاون الدولي أو هو بدوره يشكل عائقاً أمام السيادة الوطنية لأنه يقيد، ويتم ذلك بتخلي الدولة عن بعض الحقوق السيادية وفقاً لما يتطلبه الصالح العام الدولي.⁶

وعليه سنوضح في هذا المبحث مفهوم التعاون الدولي في المطلب الأول منه،

ومجالات وشروط التعاون الدولي في الجزء المطلب الثاني منه، وتأثيره على السيادة الوطنية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم التعاون الدولي.

تعددت التعاريف التي توصف التعاون الدولي حسب نظرة الفقهاء والباحثين لهذا المبدأ، فوصفه كلٌ منهم حسب الأيديولوجية التي يميل إليها، ويعرف التعاون لغوياً بأنه: " هو العون والظهير على الأمر الواحد والإثنان والجمع، وتقول أعتته إعانة واستعنته واستعنت به فأعانني، والتعاون إعانة الناس بعضهم بعضاً، والمعوان حسن المعونة للناس أو كثيرها"، وكذلك " هو العون المتبادل أي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين، وهذا المعنى العام لكلمة تعاون، ويفهم منه تظافر الجهد المشترك بين شخصين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة على وجه العموم".⁷

أما في الإصطلاح فيقصد به: "إلتفاف الدول حول المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة والتي تسعى دوماً من أجل حمايتها ويمكن أن يكون هذا التعاون في صور مساعدات مادية أو معنوية مما يبين جلياً أنه إلتزام أخلاقي قانوني تسعى الشعوب لاحتزامه والإلتزام به من قبل بعضها البعض خاصة تجاه الشعوب والدول الضعيفة والفقيرة".⁸

كما وعرف بأنه: " ذلك النظام الذي أخذت فيه كل دولة على عاتقها المساهمة في تحقيق مصالح المجموعة الدولية، متجاوزة بذلك مصلحة الدولة القومية".⁹

ووصف بأنه: " عمل مشترك ومنسق لدولتين أو أكثر أو لدولة وأشخاص خاصين في مجال معين (عسكري أو علمي أو تقني أو ثقافي أو وطني أو مالي أو تجاري) من أجل التوصل إلى نتائج مشتركة في حفل أو عدة حقول في الحياة الدولية، وهذا التعاون يمكن أن يتحقق إما في إطار تنفيذ معاهدة أو منظمة دولية، وإما خارج أي إطار تعاقدية أو دولي".¹⁰

ومن أهم تعريفات الفقهاء للتعاون الدولي ما عرفه الأستاذ سعد الله عمر بأنه: "عبارة عن قواعد منبثقة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان تُلقي الإلتزامات على عاتق الدولة، محتواها التضامن المتبادل في سبيل تكوين مجتمع دولي عادل".¹¹

وكذلك تعريف الأمريكي أرنست هاس حيث عرف التعاون الدولي على أنه: " العملية التي تضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة".¹²

المطلب الثاني: مجالات التعاون الدولي وشروطه.

أدت الإهتمامات الواسعة التي أضحت تهم البشرية لدفعها إلى خلق فرص وإمكانيات مشتركة فيما بين أشخاص القانون الدولي والعمل على التعاون فيما بينها من أجل الرقي بهذه الإهتمامات والعمل على تحسينها بما يتناسب والمصلحة الدولية العامة والمصلحة الشخصية للدول في حد ذاتها، مما أدى إلى توسع المجالات التي تتطلب تعاون مشترك بين هؤلاء الأشخاص لتلبية ذلك، وعليه فقد تعددت هذه المجالات تبعاً لتعدد الإهتمامات البشرية، ونظراً لذلك ولضيق المساحة سوف نتعرض لأهم المجالات التي كان فيها التعاون الدولي مهم ومؤثر، مع ذكر الشروط التي تتطلب الدول توافرها من أجل أعمال هذا المبدأ.

أولاً: مجالات التعاون الدولي.

1- التعاون في المجال السياسي:

يتجسد التعاون السياسي فيما بين الدول بالعديد من الأعمال والمواقف، حيث يتم هذا النوع من التعامل بناءً على روابط ومصالح سياسية مشتركة ومتبادلة بين

الأطراف، ومثال ذلك المعونات والإمدادات التي تمد للدول المستضعفة من أجل بالنهوض في مناحي الحياة والخروج من دائرة الجهل والتخلف، كما ويمكن أن تكون هذه المساعدات لمواجهة ظروف معينة عصفت بتلك الدولة سواء كانت إقتصادية أو حالة طوارئ كالقوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والتصحر والأوبئة.

بالإضافة إلى هذه المعونات المادية التي يمكن أن تقدم، يمكن تقديم المساعدة المعنوية والذي تترجم حقيقة معنى التعاون والتضامن القائم بين الجنس البشري والتي تتمثل في مساعدة الشعوب التي تخوض كفاحاً ضد الإستعمار وتعمل جاهدة لتقرير مصيرها.¹³

2- التعاون في المجال الإقتصادي:

يتمثل هذا النوع من التعاون في تذليل العقبات والصعوبات في مجال العلاقات الدولية والإقتصادية في مجال إقتصادي معين لفترة من الزمن، مع احتفاظ كل دولة بوحداتها الإقتصادية المعنية بخصائصها المميزة وحق دخولها الاتفاقيات التجارية التي تناسبها، ويتخذ هذا المجال من التضامن أو التعاون الدولي صورتين وهما: تعاون شمال جنوب والذي يهدف إلى تشجيع وتنمية البلدان النامية على مبدأ التعاون، وتعاون جنوب جنوب والذي يهدف إلى تحقيق التنمية بين البلدان بالدفاع عن مصالحها وحملها على التعاون في مختلف المجالات، وكل هذا التعاون لا يأتي إلا عندما تفرض الدول قيوداً على حقوقها السيادية من أجل تسهيل هذا التطور.¹⁴

3- التعاون في مجال حماية حقوق الإنسان:

مع تطور المجتمع الدولي زاد إهتمام الدول والمنظمات الدولية بحقوق الإنسان، وترجم هذا الإهتمام بالتعاون والعمل الدائم على حمايتها ومحاولة إخراجها من نطاق القانون الداخلي وإدماجها في نطاق القانون الدولي، من أجل عدم إنتهاكها من طرف بعض الدول متذرة بالسيادة، لأن أي إنتهاك لهذه الحقوق يمكن أن يؤثر وبشكل واضح على الأمن والسلم الدوليين، وبالتالي يجب المحافظة على المصلحة الدولية العامة والعمل على التعاون والتضامن خارج نطاق القانون الداخلي وسيادة الدول، وهذا ما أكدت عليه الكثير من المواثيق الدولية وحثت عليه بشكل واضح وصريح، حيث أكد على ذلك مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في العديد من القرارات والتي جاء فيها: "يؤكد المجلس أنه من مقاصد الأمم المتحدة ومن مسؤوليات جميع الدول الأعضاء تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها والتشجيع على إحترامها بطرق من بينها التعاون الدولي، ويؤكد على أهمية توطيد التعاون الدولي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق...".¹⁵

4- التعاون في مجال حماية البيئة:

تعتبر حماية البيئة من أهم المستجدات الدولية الحديثة التي تأخذ حيزاً كبيراً من الإهتمام الدولي، نظراً لما لتأثير أضرارها على المجتمع الدولي بشكل عام وتطال عدة دول بغض النظر عن مكان حدوث الضرر، كظاهرة ثقب الأوزون وما يصاحبها من تغيرات مناخية، وامتداد تلوث البحار لأماكن بعيدة عن مكان وقوع الكارثة، وعليه كان لابد على الدول من التعاون بشكل جماعي من أجل مواجهة هذه الأضرار والتخفيف من أثارها.

عقدت الدول من أجل حماية الصحة البشرية والبيئية من الأثار الضارة التي تنجم عن الأنشطة البشرية التي تحدث تعديلاً في طبقت الأوزون اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون عام 1985م، حيث نصت في الفقرة الثانية من المادة الثانية على: "تحقيقاً لهذه الغاية على الأطراف وطبقاً للوسائل المتاحة وإمكاناتها:

أ- التعاون عن طريق الرصد المنظم والبحث وتبادل المعلومات من أجل زيادة تفهم تفهم وتقييم إثار الأنشطة البشرية على طبقة الأوزون، وأثار تعديل طبقة الأوزون على الصحة البشرية وعلى البيئة.

ب- اتخاذ التدابير التشريعية أو الإدارية المناسبة والتعاون من أجل تنسيق

السياسات المناسبة لمراقبة أو تحديد أو خفض أو منع الأنشطة البشرية التي تقع في نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها.

ج- التعاون من أجل وضع تدابير وإجراءات متفق عليها لتنفيذ هذه الإتفاقية.

د- التعاون مع الهيئات الدولية المختصة من أجل تنفيذ هذه الإتفاقية والبروتوكولات التي هي طرف فيها تنفيذاً فعالاً.¹⁶

ولأجل هذه المشاكل وغيرها من المشاكل البيئية يجب على الدول أن تتبادل المعلومات حول طبيعة المشاكل الخاصة بالبيئة، وإخطار بعضها البعض حول أي مشاكل يمكن أن تقع، وتقديم المساعدات المالية والتقنية لتنفيذ ذلك، ومن أجل تجسيد وتأكيد ذلك فقد نص المبدأ رقم 24 من إعلان سنكهولم حول البيئة الإنسانية لعام 1972م على التالي: "على جميع الدول كبيرة وصغيرة أن تتولى بروح من التعاون على أساس المساواة معالجة المسائل الدولية المتعلقة بحماية البيئة والنهوض بها، ويمثل التعاون بواسطة الترتيبات المتعددة الأطراف أو الثنائية أو الوسائل المناسبة الأخرى شرطاً أساسياً للتصدي على نحو فعال للأثار البيئية غير المواتية والمترتبة على الأنشطة الممارسة في جميع المجالات، ولمنع هذه الأثار والتقليل منها وإزالتها على نحو تراعي فيه على النحو الواجب جميع الدول ومصالحها".¹⁷

ثانياً: شروط التعاون الدولي.

كما وسبق التوضيح فإن مبدأ التعاون أو التضامن الدولي من أهم المبادئ الحديثة في إطار العلاقات الدولية، ولكن إشتراطت الدول توافر بعض الشروط من أجل مد أفق التعاون مع الدول الأخرى والتي تتمثل في:¹⁸

1. احترام حقوق الإنسان وترقيتها بشكل يضمن كرامة الإنسان في جميع ميادين الحياة.
2. تحقيق الديمقراطية التي تضمن التداول على السلطة وتكون أداة للمراقبة الشعبية مما يؤدي إلى الإستقرار السياسي وتوفير الأمن.
3. إيجاد مؤسسات ذات كفاءة تمنح لها صلاحيات واسعة لمراقبة أوجه واستعلامات المال العام والذي غالباً ما يهدر بطرق غير شرعية.
4. فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية.
5. توفير الشروط الضرورية للإستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص.
6. توفير الشروط الضرورية للإستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص.

المطلب الثالث: أثر التعاون والتضامن الدولي على السيادة الوطنية.

أدت المستجدات الحديثة على المستوى الدولي إلى ضرورة النظر في كيفية مواجهتها والعمل على التأقلم في ظلها، مما أدى بالدول إلى اللجوء لمبدأ التعاون والتضامن الدولي من أجل ذلك، ولكن إصطدم هذا المبدأ بواقع السيادة التقليدية التي شكلت عائقاً حقيقياً أمام إستراتيجيات التعامل معه، لذلك كان لا بد على المجتمع الدولي محاولة تغيير النظرة للمفهوم التقليدي للسيادة وعدم جعله يشكل عائقاً أمام التطورات الدولية ومحاولة تغييره وتفسيره بشكل إيجابي يقلل من حدة إطلاقية السيادة والعمل على مواكبة المستجدات الحديثة بالتفاعل معها، بما يتناسب والمصلحة الإنسانية الدولية العامة وتغليبها على المصلحة الشخصية للدول بشكل فردي.

وعليه فقد ذهب النظام الدولي في عقوده الأخيرة في اتجاه تقليص دور السيادة الوطنية وإعطاء أهمية خاصة للعمل الجماعي في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة، بالرغم من أن حق الدولة في العمل بقوانينها وحققها في أن تكون في مأمن من التدخل الخارجي لم يسلب تماماً فإن القداسة التي أحاطت بها كمظاهر أساسية لسيادة الدولة لم تعد كما كانت من قبل وأصبح لممارسة الحقوق شروط من منظور المساءلة الدولية.¹⁹ ومع إنتشار أفكار التضامن في العصر الحديث قد أصبح من غير المنطق أن

تتمسك الدول بسيادتها المطلقة في وقت قبلت اتحادها في منظمات دولية، تمنحها بعض الصلاحيات التي تستطيع بمقتضاها الانتقال من سيادات الدول الأعضاء فيها بهدف توفير الأمن في المجتمع الدولي وتوفير الخدمات التي لا تستطيع الدول تحقيقها بمفردها لذلك لم تعد الدول لتمسك بسيادتها المطلقة بل على العكس من ذلك أخذت تميل إلى تدعيم سلطان المنظمة الدولية وتوفير عنصر الإلزام لقواعد القانون الدولي المعاصر مما يؤثر وينقص من سيادتها.²⁰

بالإضافة لذلك فإن التعاون الدولي يمس بسيادة الدول على رعاياها حيث تشهد هذه السلطة جانباً من الانتقال التدريجي عند دخول الدولة في علاقات متعددة مع الدول الأخرى، لخضوع هذه العلاقات لبعض الضوابط العامة التي تهز من سلطان الدولة القائم على منطق القوة وتخضعه لمنطق الحق والقانون، وعليه فإن تغيراً قد أصاب مبدأ السيادة بتحوله من مبدأ سياسي قائم على فكرة الإدارة العامة، إلى مبدأ قانوني يتبع ظهور دولة القانون والتي مردها فكرتين تبنهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهما: أن الغاية من كل تنظيم سياسي هو المحافظة على الحقوق الطبيعية، وأن حماية هذه الحقوق لا تتم إلا بالقانون.²¹

وفي الأخير تجدر الإشارة أن جميع الدول سواء كانت نامية أو متقدمة طالما أقدمت على أي وجه من أوجه التعاون والتضامن الدولي فإن ذلك سوف ينقص لا محالة من سيادتها لصالح هذا التعاون من أجل المساهمة في إنجاحه والعمل على سيادة المجتمع الدولي وحماية الإنسانية وتغليب المصلحة الدولية العامة أو تغليب مصلحة الجماعة المتعاونة في المجال المتفقين عليه، وعليه يمكن إجمال القيود التي فرضها التعاون والتضامن الدولي على السيادة في بعض النقاط والتي جاءت كالتالي:²²

- أ- القيود المترتبة على عضوية الدول في المجتمع الدولي والتي تفرض بوجود هذه الدولة ضمن أعضاء المجتمع الدولي للمساهمة والتعاون في الحفاظ على المصلحة الدولية.
- ب- القيود المنصوص عليها في قواعد القانون الدولي والتي تحد من الحرية المطلقة في تصرف الدول، وإذ تفرض على هذه الدول قواعد قانونية عامة وجب الالتزام بها دولياً.
- ت- القيود المترتبة على إنضمام الدول إلى المعاهدات الدولية، والتي تترتب نتيجة إنضمام الدول لمعاهدات تقيد حرية الدولة، بحيث يكون تحركها وقرارها وفقاً لنصوص المعاهدة المبرمة ووجوب الالتزام بها.
- ث- القيود المترتبة على وجود القوى الكبرى، وهي نتيجة حتمية لما أقره المجتمع الدولي عقب الحرب العالمية الثانية في منح الدول الخمس الكبرى حق النقض الفيتو في مجلس الأمن.

لقد انعكست التطورات الاجتماعية الدولية على تطور مفهوم السيادة، فالانتقال من العزلة النسبية إلى حال التضامن، الذي أخذ يظهر في شكل علاقات التعاون المتزايدة بين الدول لمواجهة الحاجات المتجددة وحماية المصالح الوطنية في ظل الأوضاع الجديدة، وهي في معظمها ذات طابع اقتصادي. وقد أدى هذا التطور إلى قيام نظام الاعتماد المتبادل الذي التزمت فيه كل دولة بالمساهمة في تحقيق مصالح المجموعة الدولية أو مجموعة الدول المعنية، وهو ما لا يتم إلا بالاعتراف بالحد الأدنى من الضوابط الضرورية (المحددة لسيادة الدولة) بهدف استمرار سلامة العلاقات الدولية.²³ ص 94.95

المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على السيادة الوطنية.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أشكال الإستثمارات الأجنبية ذات الأهمية، وترجع تسميتها لتوزيع فروعها في العديد من الدول، تحصل بموجبها على جنسية الدول التي تقيم فيها، ويثير مفهوم النشاط الذي تمارسه هذه الشركات على المستوى

العالمي اهتمام الكثير من الباحثين، وتعددت المصطلحات والمفاهيم التي تصف هذه الشركات ومن تلك المصطلحات: الشركات متعددة الجنسية، الشركات فوق القومية، الشركات عابرة الوطنية، الشركات القومية، الشركات الكونية.²⁴

إن هذا النوع من الشركات يتميز عن غيره بالتكامل، ويرجع ذلك إلى النظام الرأسمالي الجديد الذي يسير وفق منهجية معنية يجعلها تتأثر به، بما يتماشى والفكر الإقتصادي الحديث المنبثق من البلدان التي تندرج في إطار هذه الشركات العملاقة مما يجعلها تعمل على تحقيق مصالحها على حساب البلدان الضعيفة ويجعلها تخضع للإستعمار الإقتصادي، حيث أضحت هذه الشركات تمارس أدوار كبرى في التجارة الخارجية والمبادلات الدولية، إضافة إلى ذلك فإن هذه الشركات تقوم على الإحتكار بإعتبارها أقلية، وتسيطر على جميع إنتاجيات فروعها عبر العالم وفق إستراتيجية محكمة ودقيقة تجعلها مرتبطة بالشركة الأم.²⁵

لقد تطورت الشركات إلى متعددة الجنسيات عندما بدأت إدارتها في التخطيط والتنظيم والسيطرة والتسويق وتخطي الحدود الوطنية وصولاً للأسواق العالمية، مما جعل منها المحور الإقتصادي الأساسي في ظل العولمة، فكانت الممول الوحيد للإنتاج وعولمته، وتمثل إحدى السمات الأساسية للنظام الإقتصادي العالمي، مما أدى لتأثير هذه الشركات على الدول وتقييد سيادتها وتراجع دورها على الصعيد الدولي، وتطور هذا التأثير مع مرور الزمن إلى أن أضحت من الصعب على أي حكومة تجاهل هذه الشركات دون التأثير على إقتصادها.²⁶

ولذلك سنعمل في هذا المحور على بيان التعريفات التي وصفت هذه الشركات وذلك في الجزء الأول من هذا المحور، وسنوضح الخصائص التي ميزت هذه الشركات في الجزء الثاني منه، واخيراً سوف نشرح كيف أثرت الشركات متعددة الجنسيات على السيادة الوطنية.

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات.

تعددت التعريفات التي وصفت هذه الشركات كما تعددت مسمياتها كما ذكرنا سابقاً، وإن هذا التعدد والإختلاف يدل على عدم وجود إتفاق واحد حول طبيعة هذه الكيانات الإقتصادية والقانونية، ويذكر هذه التعاريف يتبين مدى الإختلاف القائم بين أهل الإختصاص من جهة والأسس التي إنطلق منها هؤلاء المختصين من جهة ثانية والتي ترجع إلى إختلاف الإتجاهات والتصورات لهذه الشركات.²⁷

وعليه يمكن وصف الشركات متعددة الجنسيات بأنها الشركات العملاقة التي أصبحت تتحكم في الاقتصاد العالمي، والتي تخضع ملكيتها وإدراتها لسيطرة أشخاص من جنسيات مختلفة، وتمارس نشاطها في أكثر من دولة، وبالتالي فإن التعدد في هذه الشركات يتمحور على أربعة مستويات: تعدد في جنسية الملاك والمسيطرين، وتعدد في جنسية المدراء والمسيرين والعمال، وتعدد في الدول المستضيفة لنشاط هذه الشركات، وتعدد في الأنشطة، أما بالنسبة لصياغة سياسة هذه الشركات، ووضع إستراتيجيتها، وخطة عملها، فإنه يتم على مستوى مركزها الرئيسي والوحيد والذي يوجد في الدولة الأم.²⁸

لقد عرفت الأمم المتحدة الشركات متعددة الجنسيات بأنها: " تلك الشركة التي تزاوّل نشاطاً إنتاجياً في دولتين أو أكثر، شريطة أن تكون إستراتيجية الإنتاج توضع في المركز الرئيسي للشركة الذي عادة ما يقع في الدولة الأم"، كما وعرفها المجلس الإقتصادي و الإجتماعي للأمم المتحدة بأنها: " كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول أو مصانع و مناجم و مكاتب بيع و ما شابهها في دولتين أو أكثر يمكن إعتباره شركة متعددة الجنسيات"، ويعرفها بأنها: " مجموعة المؤسسات المختلفة الجنسيات متحدة فيما بينها بروابط إستراتيجية و إدارة موجودة أي أن الشركات متعددة

الجنسيات هي المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية (10 على الأقل)، وفي عدد معين من الدول 6 على الأقل والتي تحقق نسبة هائلة من إنتاجها (25% على الأقل) خارج الدولة الأم، وكل هذا في إطار إستراتيجية وإنتاجية موحدة.²⁹

وذهب معهد القانون الدولي في القرار الذي صدر عنه في 7 سبتمبر عام 1977م إلى إن: "الشركات متعددة الجنسيات تتمثل في المشروعات التي تتألف من مركز وحيد لصنع القرارات يقع في دولة واحدة ومن مراكز عمل واقعة في أكثر من دولة وسواء كانت هذه المراكز تتمتع بالشخصية القانونية أم لا".³⁰

كما وقام العديد من الفقهاء بوضع بعض التعريفات التي تصف هذه الشركات ومنهم الأستاذ "توج ندات" الذي عرفها على أنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة، وعرفها الأستاذ "ماتيوز" بأنها: "المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية في عدد معين من الدول، والتي تحقق نسبة هامة من إنتاجها خارج الدولة الأم، وطل هذا في إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة".³¹

كما عرفها الدكتور عبد الواحد الفار بأنها: "شركات عملاقة تتميز بأن الملكية الفعلية لأسهمها تتوزع بين جماعات رأس مالية من جنسيات مختلفة، كما أنها تمارس نشاطها الاستثماري في عدة دول، وهي في نشاطها هذا تنتج سلعاً أوخدمات خارج موطنها الأصلي، وتستخدم في ذلك موارد فنية وإدارية من جنسيات مختلفة".³²

المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات.

تعتبر هذه الشركات من أهم أنواع الشركات على المستوى العالمي لما لها من تأثير كبير على الدول، وهذا ما جعلها تتميز بالعديد من الخصائص التي لا تتوفر في غيرها من أنواع الشركات والتي جاءت كالتالي:

1- ضخامة وكبر حجم الشركة:

تعد هذه الشركات من الكيانات الاقتصادية العملاقة، حيث فيها العديد من الصفات التي تدلل على ضخامة هذه الشركات، كحجم رأس المال وحجم الإستثمارات المتنوعة والتي تكون في أكثر من مجال، بالإضافة كثرة الفروع المنتشرة على مستوى الدول والتي تكون تابعة لها، وكذلك لما تخصصه من أموال للإنفاق على التطوير والبحث في مجالها، وما تخصص لذلك من هياكل وأشخاص وإدارات، فضلاً عن حجم الإيرادات والنفقات الضخم جداً والذي يصل في بعض الأحيان إلى ميزانيات بعض الدول النامية.

ومما يدل على ضخامة هذه الشركات الحجم الكبير للمبيعات السنوية، فقد قدر مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية أن هناك 63000 شركة متعدد الجنسية في 2001 لديها نحو 900000 شركة تابعة، هذه الشركات بلغ مقدار مبيعاتها السنوية 19 ترليون دولار، وهو مبلغ أعلى مقدار الضعف من قيمة الصادرات العالمية في العام المذكور، إضافة إلى ذلك فإن هذه الشركات توفر الكثير من فرص العمل فقد بلغ عدد العاملين في هذه الشركات في عام 2001 نحو 54 مليون عامل مما يجزم على ضخامة هذه الشركات.³³

2- الإنتشار الجغرافي الواسع لنشاطها:

تنتشر الشركات متعددة الجنسيات خارج حدود الدولة الأم على مساحة جغرافية واسعة، تكاد تشمل كل دول العالم، وكان لإمكانيتها الهائلة في التسويق الأثر الكبير في شساعة هذا الإنتشار، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الذي عرفه عصر العولمة، خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات الذي قلص المسافات واختصرها، وسهل عملية الاتصال بين مختلف فروع الشركات والشركة الأم، فظهر ما يعرف بالإنتاج عن بعد، حيث توجد الإدارة العليا، وإدارة التسويق، وأقسام البحث والتطوير في بلد

معين، يصدر أوامره بالإنتاج في بلاد أخرى، كما ساعد هذا التطور على الانتشار الواسع لهذه الشركات، حيث يقول رئيس اتحاد شركة سيمنس إن الشركة تملك تمثيلاً في أكثر من 190 دولة كما توجد 37000 شركة لها 17000 فرع في مختلف أنحاء العالم، وتسيطر هذه الشركات على 50% من تجارة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، و 80% من تجارة المملكة المتحدة.³⁴

3- التنوع الكبير في الإنتاج:

تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على التنوع الكبير في أنشطتها الاقتصادية فسياساتها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة ومتعددة ويعود السبب وراء هذا التنوع في الإنتاج هو رغبة إدارة تلك الشركات في تقليل احتمالات الخسارة التي قد تقع فيها تلك الشركات ولذلك تعمل تلك الشركات على تنوع انتاجها تحسباً لأي طارئ قد يصيب ذلك الإنتاج فإذا ما تعرضت لخسارة في نشاط معين فإنها يمكن أن تربح من أنشطة أخرى ولهذا حاولت الشركات المتعددة الجنسية بعد الحرب العالمية الثانية اللجوء إلى هذا الأسلوب في النشاط الإنتاجي بدلاً من زيادة الحجم الإنتاجي الداخلي فقط وبالتالي ارتكزت تلك الشركات على ركيزتين هما تنوع النشاط وما ينجم عن ذلك من تخفيض متوسط التكاليف ومن ثم تحقيق أقصى الأرباح الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها الشركات المتعددة الجنسية.³⁵

ومن الأمثلة على ذلك فإن شركة البرق والهاتف الدولية (I.T.T) إضافة إلى نشاطها الأصلي تسيطر على فنادق شيراتون، كما أن شركة فيات تمتلك مؤسسات صحفية كبيرة.³⁶

4- التطور والتفوق التكنولوجي:

يعتبر التفوق التكنولوجي العصب الأساسي للشركات المتعددة الجنسيات، حيث كان ومازالت القناة الرئيسية التي يتم من خلاله نقل المعرفة الفنية والإدارية ومختلف الأنشطة التنظيمية، بالإضافة لذلك فإنها تساهم بشكل فعال في نقل أغلب الأصول غير الملموسة والتي منها الأصول القائمة على المعرفة كالممارسات الإدارية والهياكل التنظيمية ومعرفة حركة الأسواق.³⁷

وقد نشط بشكل أكبر دور الشركات المتعددة الجنسيات في مجال نقل التكنولوجيا في فترة سبعينات القرن الماضي بعد ان تمتعت تلك الشركات بتكنولوجيا متقدمة ومتطورة بالمقارنة مع الشركات الوطنية التي تعمل في أسواق الدول المضيفة، وعليه ويقاس المستوى التكنولوجي بنفقات وتكاليف البحث والتطوير، لذلك فقد كان لهذه الشركات دوراً بارزاً في توجيه السوق العالمية للتكنولوجيا عن طريق توحيد وتكثيف الظروف الفنية للإنتاج بواسطة تجارة التكنولوجيا التي يتم نقلها عن طريق الاستثمار الأجنبي بأشكاله المتعددة، والتي كان أبرزها تحفيز التقليد للمنتجات وتنشيط الطلب على السلع والخدمات التي تحتوي على التطور التكنولوجي.³⁸

بالإضافة لذلك فقد كان للشركات متعددة الشركات دوراً هاماً في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، لما كان لها من خبرات فنية عالية وإمكانيات هائلة سواء كان بشرية أو مالية تمكّنها من إجراء البحوث المختلفة وتطوير كافة المنتجات التي تنتجها، وعليه فإن الاستثمار الأجنبي في الدول النامية ينتج عنه إنتقال ما لديها من تكنولوجيا إلى هذه الدول.³⁹

5- إقامة التحالفات والتكتلات الإستراتيجية:

تُعد هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تركز عليها الشركات متعددة الجنسيات، حيث تسعى هذه الشركات إلى تكوين تكتلات إستراتيجية فيما بينها، وذلك لتحقيق العديد من المزايا لها والتي تمثلت في تقارب المصالح المشتركة فيما بينها، وتعزيز القدرة التنافسية والتسويقية لكل منها،⁴⁰ وتبادل المعرفة الفنية والتكنولوجية

والأساليب والمهارات الإدارية بينها. وتجدر الإشارة إلى أن التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحوث والتطوير. 41

ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التعاون المتمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاثة شركات أوربية كبرى تنتج الحاسبات الآلية وهي شركة بول الفرنسية، وشركة TCL البريطانية، وشركة سيمينز الألمانية، ومن الممكن أن ينتج عن هذا التحالف بين تلك الشركات تحولها إلى شركات تابعة مشتركة، ومن أهم المميزات التي تترتب عن هذا التحالف، خفض تكلفة الإنتاج ومضاعفة الأرباح وتعزيز القدرة التنافسية لتلك الشركات على الصعيد الدولي. 42

6- الطبيعة الاحتكارية:

تتمتع الشركات متعددة الجنسية بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق إحتكار القلة، ومن أهم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من إحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارة ذات الكفاءات العالمية والمتخصصة، ويتيح ذلك الوضع للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها، وتتخذ المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل والإدارة والتكنولوجيا والتسويق. 43

ويمكن إسناد مصادر الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات إلى أنها تحوز على مقادير ضخمة من رأس المال، وتعتبر أكثر قدرة من المشروعات المحلية في الوصول إلى أسواق رأس المال، والحصول عليه بشروط أفضل، ويساعدها في ذلك صلتها ببنوك دولية النشاط تفضل منح إئتمانهما لهذه الشركات، بالإضافة للمزايا الإدارية التي تتمتع بها في ظل وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدقيق المعلومات وسرعة الاتصالات. 44

7- تعبئة الكفاءات والمدخرات العالمية:

لا تعتمد الشركات متعددة الجنسيات عند اختيار العاملين على جنسية معينة، حتى في أعلى المستويات التنفيذية، وعليه فإن تشكيل الإدارة والمستويات الإدارية يتكون من العديد من الجنسيات، فعلى سبيل المثال ينتمي أعضاء مجلس إدارة ABB الثمانية إلى خمس جنسيات مع توفر كفاءة الأداء، وبالمعنى الآخر إن الذي يضم النفوذ السياسي على الحكومات في بعض الحالات والنمط السائد حالياً هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة في إفراز العناصر الواعدة، ثم تصعيدها إلى الشركة الأم بعد سلسلة من الاختبارات والمشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية. 45

وفيما يخص تعبئة المدخرات فإن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها، كطرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل من الأسواق المالية العالمية الهامة، وإستقطاب الجزء الأعظم من تدفقات الإستثمار الأجنبي، مع إلزام كل شركة محلية تابعة بتوفير التمويل اللازم لها. 46

المطلب الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على السيادة الوطنية.

إن الإنتشار الكبير للشركات المتعددة الجنسيات على مستوى العالم، جعل منها إمبراطورية عالمية النطاق في القرن الحديث، حيث غدا لها في أغلب الدول فروع ممتدة وتابعة للشركة للأم، وبطبيعة الحال فإن كل ذلك سوف يؤدي لا محالة للتأثير على الدول وتقلل من سيادتها ومن سيطرة بعض أو أغلب هذه الدول على مواردها سواء كانت الطبيعة أو البشرية أو على سيادتها الخارجية سواء السياسية منها أو الإقتصادي، مما يؤدي إلى ضعف الدول بشكل عام على المستوى العالمي.

وفيما يخص تأثير هذه الشركات على تراجع السيادة في بعض الدول، إتجهت

بعض الآراء أنه كما حلت الدولة الحديثة ذات السيادة محل الإقطاعية تدريجياً منذ نحو خمسة قرون، فإن الشركات متعددة الجنسيات سوف تحل اليوم تدريجياً محل الدولة الحديثة، والسبب في كلتها الحالتين واحد، وهو التقدم العلمي والتقني وزيادة الإنتاج والحاجة إلى أسواق عالمية واسعة، فلم تعد الحدود القليدية هي حدود السوق الجديدة بل أصبح العالم كله يشكل سوقاً واحدة سواء فيما يتعلق بعملية إنتاج السلع وتسويقها أو تسويق المعلومات والأفكار، لقد قفزت هذه الشركات على أسوار الدولة وأصبحت أسوار شكلية سواء تمثلت في حواجز جمركية أو حدود ممارسة السياسات المالية والنقدية، أو حدود السلطة السياسية أو حدود بث المعلومات والأفكار أو حدود الولاء والخضوع، وعليه أصبحت الشركات تتعدا هذه الحواجز بالعديد من الأساليب التي تقلل من سيادة الدولة على سيادتها السياسية أو الإقتصادية داخلياً أو خارجياً، ومن الأمثلة على ذلك تخطي الشركة للحدود الجمركية بالإستثمار داخل الدولة نفسها، وحدود ممارسة السياسة النقدية تتخطاها إما بقدرتها على التهرب مما تفرضه الدولة من سياسة مالية ونقدية أو بقدرتها على فرض ما تشاء من سياسات على الدولة نفسها مثل فرض ما يسمى ببرنامج التثبيت الإقتصادي والتصحيح الهيكلي، تخطي الحدود السياسية عن طريق إستبدال رئيس معين بآخر أو حتى تدعيمه مع فرض عليه بعض السياسات الخاصة بهم.⁴⁷

وعليه فإنه يتبين أن هذه الشركات تعتمد بشكل أساسي في أنشطتها على الأسواق العالمية، كما أن إستراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي عالمي، ولهذا فهي تتعدى السيادة، وتتمتع بقدر كبير من الحرية في تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل والتقنية بين مختلف الدول، وهي فاعل مستقل فوق قومي تساهم بشكل فعال في بلورة آليات النظام الإقتصادي العالمي الجديد، والتأكيد على عالميته، فتعد بذلك من العوامل الأساسية في التأثير والتأثر بظاهرة العولمة، وأداة أساسية لتكريس الظاهرة، بإعتبارها المحرك الجوهرية للتدفقات بمختلف أشكالها، وفاعلاً حيوياً في الإقتصاد العالمي لإحتكارها التجارة العالمية والتحكم في التكنولوجيا ورؤوس الأموال ولما لها من سيطرة كاملة على السوق العالمية وقيادتها لتقسيم دولي جديد للعمل.⁴⁸

تعود قوة هذه الشركات وانتشارها الواسع لعلمها الدؤوب واللامتناهي، بالإضافة لإحتكارها لجميع الأنشطة الصناعية والتجارية، فهي في سبيل تحقيق ذلك تسعى بكل الوسائل للهيمنة على ثروات هذه الدول التي تستثمر فيها لإنهاك قواها في المجال الإقتصادي مقابل منتجات كانت أساساً عبارة عن مواد خام لثروات الدول النامية، ثم تنقلها للدول الصناعية العظمى وتعاد في شكل مصنوعات وتبقى الصفة الإحتكارية ملازمة لهذه الشركات بدلاً من احتكارها من دول العالم الثالث صاحبة الثروة،⁴⁹ لاسما أن الدول في الواقع محدودة ضمن دائرة سيادتها على إقليمها وأرضها، بينما الشركات متعددة الجنسية لا يحد من سيادتها الإنتاجية والتوزيعية والتبادلية والتسويقية أي أرض أو حدود سياسية أو جغرافية أو قومية أو عرقية أو حضارية فهي تطوف حرة طليقة فوق العالم، وساعدها في ذلك ثورة الإتصالات والمعلومات وسرعة المواصلات.⁵⁰

ويعرض إجتذاب الشركات المتعددة الجنسيات الدول المضيفة لضغوط من طبيعة سياسية قد تؤثر على الاستقلال الوطني السياسي والإقتصادي لها تبعاً لما تتخذه تلك الشركات من قرارات رئيسية خارج تلك الدولة، فهذه الشركات عادة تضع إستراتيجيات عامة لكافة الوحدات الإنتاجية التابعة لها، وعليه فإن هذه الوحدات عادة ما تضع مصالحها فوق مصلحة البلد المضيف، حتى ولو كانت هذه المصالح ذات أولوية خاصة في سياسة تلك الدولة، ولا تقف عند هذا الحد بل ممكن أن تتعداه

بمحاولتها التدخل في الشؤون الداخلية السياسية والاقتصادية لها، مما قد يعرضها هذه الدولة للخطر.⁵¹

ووصلت هذه الشركات إلى أكثر من هذا، وذلك بتغلغلها إلى مراكز إتخاذ القرار، فعجز الدول من إصدار قوانين تنظم عمل هذه الشركات وأنشطتها، يؤدي إلى إضعاف الدولة وإضعاف كل المؤسسات التي تعمل داخلها من برلمان وأحزاب سياسية وغيرها، أي كل ما يتم تنظيمه ديمقراطياً.⁵²

كما وتعددت الوسائل التي أثرت من خلالها الشركات المتعددة الجنسية على سيادة الدول نذكر منها، تجاوز هذه الشركات للأجهزة الأمنية في الدولة، حيث أصبحت تمتلك نظم أمنية خاصة بها ليست مرتبطة بالدولة لتقوم بحراسة ممتلكاتها ومصالحها، وإما تكون هذه النظم ملكها أو تستأجرها من شركات متخصصة خاصة، وكذلك من الوسائل التي استخدمتها هذه الشركات عدم لجوئها في نزاعات العمل التي تحدث بينها وبين العمال للدولة لتسويتها وإنما يقتصر دورها بتقريب وجهات النظر فقط فيما بين الأطراف المتنازعة بتوسطها بين نقابات العمال وإدارة تلك الشركات، حيث تنظر إليها على أنها شأن تعاقدية يدخل ضمن عقود العمل الجماعي، وإضافة لذلك فإن هذه الشركات إستغت في كل عقودها عن القضاء في الدولة وأصبحت تشتترط في كافة عقودها عدم اللجوء للقضاء واللجوء للتحكيم التجاري الدولي فقط.⁵³

إضافة لذلك فإن هذه الشركات انتزعت بعض الحقوق السيادية والتي تعد من الرموز الوطنية السيادية، وذلك بعدما أصبحت تخلق النقود، حيث أقرت هذه الشركات نقوداً مقبولة الدفع في معظم دول العالم، وهي بطاقات الائتمان التي لا تخضع لرقابة البنوك المركزية فيها، ولذا فقدت الدولة القومية كثيراً من أهميتها وتقلصت سيادتها خاصة الدول النامية التي تفتقد للتكنولوجيا ومعلومات السيطرة على شبكات تداول المعلومات.⁵⁴

وعليه يمكن القول أن هناك العديد من الأسباب التي تهدد السيادة الوطنية للدول النامية المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات نذكر منها:⁵⁵

1- مخالفة الشركات المتعددة الجنسيات لتشريعات الدول التي تعمل فيها، كمخالفة قوانين الاستثمار الأجنبي والسياسة الضريبية والتجارية المتعلقة بالعمل وسياسة الأسعار.

2- التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية للدول التي تعمل فيها.

3- مطالبة هذه الشركات لحكوماتها باتخاذ إجراءات ذات صيغة سياسية واقتصادية، للضغط على حكومات الدول التي تعمل فيها لخدمة مصالحها الخاصة ورفضها قبول تطبيق القانون الداخلي المعلق بالتعويض في حالة التأميم.

4- عرقلة جهود الدولة المتخلفة لاستغلال ثرواتها من أجل ممارسة السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير الشركات متعددة الجنسية لم يقتصر فقط على الدول النامية، بل أثرت أيضاً على البلدان الصناعية المتقدمة، وإن كان مختلفاً من حيث الكيف والكم، في مجال الضمان الإجتماعي، والتخلي عن العديد من الخدمات و تسريح آلاف الموظفين، وطغيان نفوذ هذه الشركات على توجهات الدولة السياسية، حيث أصبح رؤساء الحكومات يحملون عقوداً تجارية لصالح هذه الشركات، ويتوسطون لإبرام الصفقات التجارية لها، ويصطحبون قيادات وممثلي هذه الشركات في زيارتهم للدول الأخرى، مع العلم أن مركز القيادة في هذه الشركات أصبح أهم في نظر الكثيرين من مناصب الدولة العليا.⁵⁶

وأخيراً يمكن القول أن هذه الشركات أضحت من أهم الآليات الرئيسية للعولمة، وأصبحت تستحوذ على أغلب النشاط الاقتصادي العالمي وإن بروز الشركات المتعددة الجنسية وازدياد دورها في التجارة العالمية كان له الدور الأساسي في التأثير على سيادة الدولة، فالشركات قلصت من سيادة الدولة، سواء كانت على الصعيد الاقتصادي

أو الصعيد السياسي، فقد أصبحت هذه الشركات لها سلطات كبيرة فهي قادرة على الحد من سلطات الدولة وأصبحت تتحكم في السيادة الاقتصادية والسيادة السياسية فهي التي ترسم الاستراتيجية العامة للدولة، وعليه أصبحت الدولة ذات سيادة ناقصة ومقيدة.⁵⁷

الخاتمة:

بناءً على ما تقدم يمكن الإخلاص إلى أن العولمة وما رافقها من متسجدات دولية أثرت بشكل كبير على شكل السيادة الوطنية، حيث كانت أساليب العولمة تعمل على إفراغ السيادة من جوهرها المطلق، وجعل الدول تميل إلى نسبية السيادة، ومع كل ذلك لم تستطع طمس معالم سيادة الدولة على إقليمها وكل ما يقع تحت سيادتها. فكان التعاون الدولي فكرة دولية جديدة لها مبادئها برزت كظاهرة جديدة في العلاقات الدولية تنصب بالأساس على شراكة الدول في أغلب المجالات وعمل تجمعات دولية يتم من خلالها تنازل الدول عن بعض المصالح الأساسية للدولة والتي يكون من المفترض على الدولة فرض سيادتها بالكامل عليها، إلا أن هذه الشراكة فرضت عليها التنازل عن بعض السيادة من أجل إعلاء المصلحة الدولية، وجعل الدول تقدم الكثير من التسهيلات وسن القوانين من أجل إنجاز هذه الشراكة.

وبعد الخوض في سبل هذا التعاون وتطوره وبروز أهميته وضرورته لدى الدول وخصوصاً الدول النامية، أدى ذلك إلى زيادة أطامع الدول المتقدمة ومحاولة فرض سيطرتها على الدول النامية وثرواتها الطبيعية ومقدراتها بحجة التعاون وتقديم المساعدة الدولية والتسهيلات والتكنولوجيا الحديثة لها من أجل إستغلال هذه الموارد. وفيما تعلق بالشركات متعددة الجنسية فنخلص إلى أن هذه الشركات تطورت تطوراً كبيراً في الأونة الأخيرة إلى أن أصبحت من أهم الفواعل الدولية وأكثرها تأثيراً في كثير من التعاملات نظراً لما وصلت إليه من كبر حجم رؤوس الأموال والعوائد التي ترجع إليها وما ملكته من تكنولوجيا حديثة سهلت لها تعاملاتها وابتشار منتجاتها في جميع أنحاء العالم.

وكل ذلك مكنها من فرض سيطرتها وبسط نفوذها وتغلغلها في الدول ومحاولتها التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال العديد من الأساليب كالضغط من أجل سن قوانين داخلية تتماشى ومصالحها وتمكنها من إزالة الحدود الجمركية بين الدول وتسهيل تدفق المعلومات والضغط من أجل التغيير في الحكومات أو القادة. وعليه فقد كان لها التأثير الواضح على سيادة دول مع الإشارة إلى أن هذا التأثير لم يقتصر على الدول النامية فقط بل إمتد كذلك إلى الدول المتقدمة، مع الإختلاف في مدى التأثير بينهما.

النتائج:

- 1- يعتبر مبدأ السيادة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة، إلا أن التغييرات الدولية الراهنة وعلى رأسها العولمة بواسطة أساليب كثيرة كان لها الأثر الأكبر في تغيير الصورة النمطية على السيادة، وتغيير المفهوم التقليدي المطلق لها وجعلها تتجه نحو نسبية السيادة، إستجابة للمصالح الدولية الجديدة.
- 2- السعي المتواصل للعولمة من أجل الوصول للأسواق العالمية وتوحيدها دون أن يكون هناك أي فواصل أو حواجز سواء سياسة أو إقتصادية.
- 3- أهمية وضرورة التعاون الدولي من أجل النهوض بالدول النامية علي أقل تقدير وجعلها قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي الحديث.
- 4- الإنتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات على مستوى العالم وتخطيها لأغلب الحواجز سواء السياسية أو الإقتصادية أو الجغرافية بكل سهولة.
- 5- إمتلاك الشركات متعددة الجنسيات لثروات هائلة وتحصيلها لعوائد تفوق في

بعض الأحيان عوائد دول قائمة، مما مكنها من فرض سيطرتها وأرائها على الدول من أجل تسيير مصالحها بشكل كامل.

التوصيات:

- 1- رغم الأهمية القصوى للتعاون والتضامن الدولي إلا أن ذلك لا يمنع من تحديد أوجه التعاون على سبيل الحصر بحيث لا يتعدى على المصالح السيادية العليا للدول وخصوصاً الدول النامية التي لا تكون قادرة على صد مثل هذه الإعتداءات.
- 2- محاولة التقليل من تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدول، وذلك من خلال وضع حدود لها في كافة التعاملات داخل الدول، وسن تشريعات تضمن ذلك سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية.
- 3- بذل الجهود الواسعة لتحقيق تنمة شاملة على مستوى الدول النامية وتشجيع الإعتدال على الموارد الوطنية وحمايتها وجعلها الأساس في أغلب الصناعات الموجودة داخل الدولة، ومحاولة التقليل من تبعية الدول النامية التكنولوجية للشركات متعددة الجنسيات.

- 1 بوراس عبد القادر، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 209، ص 41-42.
- 2 مصطفى سحاري، السيادة الوطنية في ظل التدفق الإعلامي الدولي الجزائر نموذج، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 38.
- 3 ساحل مخلوف، إشكالية تحول متغير السيادة الوطنية في الواقع الدولي الراهن، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 3، العدد 2، جامعة أحمد دراية، أدرار الجزائر، 2015، ص 229.
- 4 محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، الفصل السادس من كتاب السيادة والسلطة الأفاق الوطنية والحدود العالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي 52، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 124.
- 5 محمد بوبوش، مرجع سابق، ص 125.
- 6 أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص 54.
- 7 أحمد عبد الله الماضي، عادل مطشر حسن، مفهوم التعاون الدولي الإقليمي وإطاره، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 3 العدد 29، تكريت، العراق، 2016، ص 155.
- 8 بوراس عبد القادر، مرجع سابق، ص 42.
- 9 أميرة حناشي، مرجع سابق، ص 56.
- 10 أحمد عبد الله الماضي، عادل مطشر حسن، مرجع سابق، ص 156.
- 11 بوراس عبد القادر، مرجع سابق، ص 42.
- 12 أميرة حناشي، مرجع سابق، ص 56.
- 13 بوراس عبد القادر، مرجع سابق، ص 42-43.
- 14 أميرة حناشي، مرجع سابق، ص 71.
- 15 الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة، تعزيز التعاون الدولي في مبدان حقوق الإنسان، A/HRC/7/L.5، 2008.
- 16 دليل إتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون 1985م، الطبعة السابعة، 2006.
- 17 إبراهيم مشروب، القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2013، ص 496.

- 18 جلطي غالم، بن منصور عبدالله، إشكالية تطور مفهوم القانون الدولي، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2014/7/14. منشور على الموقع الإلكتروني [إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي \[الأرشيف\] - منتديات الجلفة لكل الجزائريين و العرب \(djelfa.info\)](http://djelfa.info).
- 19 أحمد غزال، أثر العولمة على الدولة القومية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خده، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2008/2007.
- 20 بوراس عبد القادر، مرجع سابق، ص47.
- 21 أميرة حناشي، مرجع سابق، ص78.
- 22 مصطفى سحاري، مرجع سابق، ص39-40.
- 23 ابراهيم محسن عجيل، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة (دراسة قانونية - اقتصادية - سياسية مقارنة)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2008/2007، ص94-95.
- 24 سليم عبدالله السنحاني، أثر الشركات متعددة الجنسية على السيادة الوطنية وحقوق الإنسان، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2018، ص14-15.
- 25 ابراهيم محسن عجيل، إعتصام الشكرجي، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص16.
- 26 بخدة صفيان، آثار التطورات الدولية الراهنة على السيادة الوطنية للدول في ظل الممارسات الدولية بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص57.
- 27 غضبان مبروك، المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص588.
- 28 بن مقورة جنات، آليات العولمة الاقتصادية وأثرها على السيادة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد47، المجلد أ، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، جوان2017، ص397.
- 29 رابحي لخضر، التدخل الدولي بين الشريعة الدولية ومفهوم سيادة الدولة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص264.
- 30 سليم عبد الله السنحاني، مرجع سابق، ص21.
- 31 بخدة صفيان، مرجع سابق، ص58.
- 32 سليم عبدالله السنحاني، مرجع سابق، ص25.
- 33 سليم عبد الله السنحاني، مرجع سابق، ص38.
- 34 بن مقورة جنات، مرجع سابق، ص397.
- 35 أحمد عباس عبدالله، أحمد محمد جاسم، دور الشركات المتعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، بغداد، 2019، ص60.
- 36 سليم عبد الله السنحاني، مرجع سابق، ص40.

- Sarianna Lundan: Transnational Corporations and Transnational Governance: The costs of Crossing Borders in the global Economy, Palgrave Macmillan, UK,2015,P.10.
- ³⁸ أحمد عباس عبدالله، أحمد محمد جاسم، مرجع سابق، ص62.
- ³⁹ سليم عبد الله السنحاني، مرجع سابق، ص39.
- ⁴⁰ بخدة صفيان، مرجع سابق، ص62.
- ⁴¹ لمزري مفيدة، سالمى وردة، الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة إيزا للبحوث والدراسات، العدد1، مجلد5، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، 2020، ص143.
- ⁴² أحمد عباس عبدالله، أحمد محمد جاسم، مرجع سابق، ص61.
- ⁴³ رابحي لخضر، مرجع سابق، ص266.
- ⁴⁴ سليم عبد الله السنحاني، مرجع سابق، ص42.
- ⁴⁵ لمزري مفيدة، سالمى وردة، مرجع سابق، ص142.
- ⁴⁶ رابحي لخضر، مرجع سابق، ص266.
- ⁴⁷ أحمد وافي، الحماية الدولية لحقوق الإنسان ومبدأ السيادة، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2018، ص304.
- ⁴⁸ نادر رشيد، العولمة وتأثيرها على السيادة الاقتصادية للدول، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2020، ص214-215.
- ⁴⁹ ابراهيم محسن عجيل، إنتصار الشكرجي، مرجع سابق، ص16.
- ⁵⁰ سليم عبد الله السنحاني، مرجع سابق، ص162.
- ⁵¹ سليم عبد الله السنحاني، مرجع سابق، ص159.
- ⁵² طلعت جباد لحي الحديدي، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية (العولمة)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص205.
- ⁵³ نادر رشيد، مرجع سابق، ص216.
- ⁵⁴ بخدة صفيان، مرجع سابق، ص65.
- ⁵⁵ لمزري مفيدة، سالمى وردة، مرجع سابق، ص151.
- ⁵⁶ رابحي لخضر، مرجع سابق، ص271.
- ⁵⁷ سليم عبد الله السنحاني، مرجع سابق، ص165.